

بيان الأتحاد النسائي البحريني بخصوص رفع قانون أحكام الأسرة بشقه السنى فقط

أن الأتحاد النسائي البحريني يراقب بأهتمام كل مايدور في المجتمع البحريني ومنابر الرأي المحلية من صحافة وبرلمان ومؤسسات مدنية، حول موضوع إصدار (قانون أحكام الأسرة)، وما رافق ذلك من رفع الحكومة لمشروع القانون إلى مجلس النواب في أواخر أكتوبر ٢٠٠٨ ، وسحبه بعد إعلان الكتل النيابية لمواقف مضادة منه وصل بعضها إلى حد التهديد " بأن الدم سيصل للركب" ، ثم سحبه من قبل الحكومة وسط ترويجات بأن المشروع بقانون سيعاد مرة أخرى بشقه السنى فقط وهو ما حدث بالفعل في الأيام القليلة الماضية، ويود الأتحاد النسائي في هذا الظرف الدقيق من مسيرة المطالبة بهذا القانون أن يؤكد فيما يدور موقفه المبني ... بالنقاط الأساسية التالية:

أولاً: مواصلة لمسيرة الجمعيات النسائية في المطالبة بإصدار قانون للأحوال الشخصية تدرك الأتحاد بعناية خاصة منذ تأسيسه في ٢٠٠٦ ، ومنذ إ شهاره، تحركات عديدة لدعم استصدار القانون ومن بينها دعوة عدد من المشايخ من الطائفتين الكريمتين لإيجاد (توافق مجتمعي) حول ما يضمن صحة العلاقات الأسرية وحقوق أفرادها شرط قبوله من كافة الأطراف المجتمعية ومن الطائفتين.

وسعى الأتحاد من أجل تحقيق ذلك إلى ترتيب لقاءات عديدة وحوارات واجتماعات ما بين علماء ومشايخ الطائفتين، وخاطب في ذلك المجلس العلمائي الذي أوضح بدوره عبرالمخاطبات أنه مع القانون بشرط الضمانة الدستورية.

من جانب آخر فإن الأتحاد مهد للقاءات وحوارات (لجنة المشايخ السنة) والتي اجتمعت على مدار ١٤ شهراً ، وأبدت أيضاً ملاحظاتها وتعديلاتها على المقترح الكامل للقانون ، وقد رُفع إلى الديوان الملكي في منتصف أكتوبر الماضي مع ملاحظات على المسودة الجعفرية وضعها السيد جعفر العلوي ، حيث تم الاتفاق على أن يُؤخذ هذا الجهد بعين الاعتبار ثم تشكلت لجنة من عدد من أعضاء لجنة المشايخ وممثلين عن الحكومة من بينهم سعادة وزير العدل للموامة بين مسودة الأتحاد ومسودة الحكومة ، ولكن تم التراجع من قبل الحكومة عن هذا التعاون بدعوى وجود شبهة دستورية.

